المحور العلمي

التكريم الإسلامي وخطاب التحرر الغربي للمرأة: رؤية نقدية تحليلية

• رنا عبد الله عبد الكاظم[1]

الملخّص

يتناول البحث العلاقة بين فكريين مختلفين في رؤيتهما لقضايا المرأة، المنظومة الإسلامية القائمة على مبدأ التكريم الإنساني الشامل، والمنظومة الغربية المبنية على خطاب التحرر النسوي، وتنطلق الدراسة من تحليل مدى إسهام خطاب التحرر الغربي في تحسين واقع المرأة، أم أنه إعادة إنتاج أشكالٍ مستحدثة من التهميش بأسماء ومفاهيم مختلفة.

وتهدف الدراسة إلى بيان الأسس العقدية والقيمية التي يقوم عليها تكريم المرأة في الإسلام، وتتبع التطور التاريخي لخطاب التحرر الغربي، وتحليل إشكاليته الفلسفية والاجتماعية، فضلاً عن إجراء مقارنة نقدية بين المنظومتين في قضايا مهمّة كالهوية، والأسرة، والمساواة.

وتعتمد الدراسة المنهج النقدي التحليلي المقارن للمقاربة بين النصوص والمفاهيم، وانتهت إلى أن المنظومة الإسلامية قدّمت رؤية متكاملة للمرأة تحفظ كرامتها وتوازن بين حقوقها ووظائفها الإنسانية والاجتماعية، في حين كشفت عن الخطاب الغربي تناقضات بنيوية تحدّ من قدرته على تحقيق الاكتمال الإنساني الذي يدعيه.

وتتمثل نتائجها في تقديم مقاربة علمية رصينة تقوم على حوار نقدي متكافئ مع الفكر الغربي بعيدًا عن الطرح الدفاعي أو الانفعالي.

الكلمات المفتاحية: تكريم المرأة، خطاب التحرر، النسوية الغربية، المنظومة الإسلامية.

المقدمة

تعد قضية المرأة من القضايا المركزية التي حظيت باهتمام كبير في الفكر الإنساني المعاصر، لما تحمل من أبعاد اجتماعية وثقافية وقانونية متشابكة، وقد ازدادت أهمية هذا الموضوع في ظل

---

١ . مدرّس مساعد في جامعة واسط، كلية الآداب، قسم اللغة العربية. البريد الإلكتروني:

التحولات الفكرية التي شهدها العصر الحديث، وما رافقها من ظهور توجهات ومشاريع فكرية سعت إلى إعادة بيان مكانة المرأة وأدوارها وحقوقها ضمن مفاهيم جديدة للإنسان والمجتمع. وفي هذا المجال ظهر الخطاب النسوي الغربي كأحد أكثر الخطابات تأثيرًا وانتشارًا على الصعيد العالمي، حتى أصبح نسقًا مفاهيميًا حاضرًا في كثير من النقاشات والمؤسسات الدولية المتعلقة بالمرأة.

وفي ظل هذا الحضور المتنامي، تمتلك الحضارة الإسلامية نظرة متكاملة للمرأة تستند إلى أصول عقدية وقيمية وتشريعية ثابتة، نشأت من القرآن الكريم والسنة النبوية، وأسست لمكانتها الإنسانية والاجتماعية ضمن نظام متوازن يراعي طبيعتها ويكفل حقوقها ويحدد مسؤولياتها، وقد مثّل هذا المفهوم نقلة نوعية في واقع المرأة مقارنةً بما كان شائعًا في كثير من المجتمعات القديمة، حيث أثبت مبدأ الكرامة الإنسانية المشتركة، ورسخ جملة من الحقوق التي ضمنت للمرأة حضورها المؤثر في مختلف مجالات الحياة.

غير أنّ الجدل المتصاعد حول وضع المرأة وحقوقها أسفر عن تباينًا واضحًا بين النظرة الإسلامية وخطاب التحرر الغربي، سواء على مستوى المبادئ الفكرية أو المفاهيم الفلسفية أو الآثار الاجتماعية المترتبة عليهما، بينما يتوجه الفهم الإسلامي من مبدأ التكامل بين الرجل والمرأة ضمن حيز من العدالة والتوازن، يعتمد الخطاب الغربي المعاصر في مستوى كبير منه على مفاهيم الفردانية والمساواة المطلقة وإعادة تركيب الأدوار الاجتماعية الكلاسيكية، وأثارت هذه المفاهيم وما نشأ عنها من تحولات اجتماعية وثقافية أسئلة عديدة بشأن قدرتها على تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي للمرأة والأسرة والمجتمع. وتهدف هذه الدراسة الموسومة بـ «التكريم الإسلامي وخطاب التحرر الغربي للمرأة: رؤية نقدية تحليلية» إلى تناول هذه القضية من طرح علمي يقوم على التحليل والمقارنة والنقد الواقعي، من خلال تتبع المبادئ التي يقوم عليها كل من الفكر الإسلامي والخطاب الغربي، والكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما، وتقييم نتائجهما في ضوء المحددات الإنسانية والاجتماعية والفكرية. ولا تقتصر الرؤية الإسلامية لمكانة المرأة على القرآن الكريم والسنة النبوية، وإنما تمتد لتشمل ما ورد في تراث أئمة أهل البيت عليهم السلام، الذي يجسد امتدادًا عمليًا لمبادئ الإسلام في ترسيخ القيم والكرامة الإنسانية والعدل وصيانة حقوق المرأة، وقد انعكست هذه المبادئ في أقوالهم وسيرتهم ومواقفهم التربوية والاجتماعية، بما يتضمنه من رؤية متوازنة لدور المرأة ومكانتها في المجتمع، كما يكتسب هذا التراث أهمية فكرية وحضارية لقدرته على تقديم معالجات موضوعية للعديد من القضايا المعاصرة المرتبطة بالمرأة، ومن خلال الموازنة بين الحفاظ على الهوية الإنسانية ومتطلبات الحياة المعاصرة.

وتنبثق مشكلة البحث من الإجابة عن التساؤلات الرئيسة: ما طبيعة التكريم الذي اتخذته الشريعة الإسلامية للمرأة؟ وما الأسس الفكرية والفلسفية التي وقف عليها خطاب التحرر الغربي؟ وإلى أي نطاق استطاع هذا الخطاب تحقيق الأهداف التي رفعها من أجل إنصاف المرأة؟ وهل يقدم المفهوم الإسلامي بديلاً معرفيًا يستطيع معالجة المشكلات المعاصرة المتعلقة بقضية المرأة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، اعتمدت المنهج النقدي التحليلي المقارن، لما يوفره من إمكانات في تحليل المفاهيم والأفكار، ومناقشة الدعائم، والمقارنة بين نتائجها وآثارها، وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على خطة من أربعة مباحث: الأول لبيان مفهوم التكريم في الإسلام وتجلياته المتعددة، وخصص الثاني عن نشأة خطاب التحرر الغربي وأبرز قواعده الفكرية، وعُني الثالث بإجراء مقارنة نقدية بين المنظورين في عدد من القضايا المهمة، وأما المبحث الرابع فقد سعى إلى إبراز ملامح النظرة الإسلامية وقدرتها على تقديم دراسة متوازنة لقضايا المرأة في العصر الحاضر.

المبحث الأول: مفهوم التكريم في الإسلام وأبعاده الإنسانية

يمثّل مفهوم التكريم الإنساني أحد الأسس التي يقوم عليها المنظور الإسلامي للإنسان؛ حيث يرتبط هذا المفهوم بمجموعة من المبادئ العقدية والتشريعية التي تبين مكانة الإنسان ووظيفته في الحياة، وينطلق الإسلام في نظرته إلى المرأة ضمن هذا الإطار العام، فلا يتعامل معها كقضية مستقلة عن البناء الإنساني، وإنما كجزء مهم من المنظومة الإنسانية التي منحها الله تعالى الكرامة والتمكين والتكليف، فإن الوقوف على واقع التكريم الذي قرره الإسلام للمرأة يتطلب إظهار الأسس التي قام عليها مبدأ التكريم الإنساني في الخطاب الإلهي والنبوي.

أولاً: التكريم الإنساني في القرآن الكريم وأبعاده العقدية

الكرامة الإنسانية مبدأٌ عامٌ يشمل البشر جميعًا، دون تفريق قائم على الجنس أو اللون أو الانتماء الاجتماعي، ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾[الإسراء: ٧٠]، وقد بيّن الشيخ الطبرسي أن المراد بالتكريم هو ما خصّ الله به الإنسان من العقل والتمييز والنطق وحسن الصورة وتسخير ما في الأرض لخدمته، وهي نعمٌ تُثبت مكانة الإنسان وكرامته بين المخلوقات، وتجعله أهلاً لتحمل المسؤولية والتكليف[1]، كما يرى العلامة الطباطبائي أن الآية تؤكد أن الكرامة الإنسانية منحة إلهية

١. الفضل بن الحسن الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، ج٦، ص٦٣١.

ثابتة للإنسان بما هو إنسان، وهي أساس الحقوق والواجبات التي أقام عليها الإسلام نظرته إلى الإنسان[١].

كما يدعم القرآن وحدة الأصل الإنساني للرجال والنساء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[النساء:١]، وقد أوضح الشيخ الطوسي أن الآية تدل على اشتراك الرجال والنساء في أصل الخلقة والإنسانية، وأن ذلك يؤسس للمساواة في الكرامة الإنسانية وإن اختلفت الوظائف والأحكام التي اقتضتها الحكمة الإلهية[٢]. ويرى العلامة الطباطبائي أن التعبير بـ(نفسٍ واحدة) يؤكد وحدة الأصل الإنساني، وأن الاختلاف بين الرجل والمرأة لا يمسّ الكرامة الإنسانية، وإنما يتعلق بتوزيع الأدوار والوظائف بما يحقق التكامل بينهما[٣].

ثانيًا: المرأة في السنة النبوية

جاءت السنة النبوية لتترجم المبادئ القرآنية الخاصة بتكريم المرأة إلى سلوكيات عملية وتجارب واقعية، فكان التعامل النبوي مع المرأة نموذجًا تطبيقيًا يرسخ قيم الاحترام والعدالة وصيانة الكرامة الإنسانية، قائلاًﷺ في خطاب تأسيسي: «استوصوا بالنساء خيرًا»[٤]، وقد تضمنت هذه التوجيهات النبوية نصوصًا متعددة تجعل من الإحسان إلى النساء ورعاية حقوقهن من مقتضيات الإيمان لا من فضائل الأخلاق ، أي ربطت بين كمال الخلق والإيمان وبين حسن المعاملة داخل الأسرة، فقالﷺ: «أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خُلقًا، وخياركم خياركم لنسائهم»[٥]. يدل هذا الحديث على أن كمال الإيمان لا يتحقق بالعبادات وحدها، بل يشمل حسن الخلق، ولا سيما في معاملة المرأة داخل الأسرة، فجعل النبيﷺ الإحسان إلى الزوجة معيارًا لتمييز خير المؤمنين، بما يؤكد مكانتها وحقوقها في الإسلام، وقد بيّن العلامة المجلسي أن المقصود بـ(خياركم لنسائهم) هو الرفق بالزوجة والإحسان إليها والوفاء بحقوقها، وعدّ ذلك من مظاهر كمال الإيمان[٦]. كما يرى الشيخ الحر العاملي أن حسن معاشرة المرأة عبادة يُتقرب بها إلى الله تعالى[٧]، بما يعكس عناية الشريعة بصيانة كرامتها وتعزيز المودة والرحمة في الحياة الأسرية .

---

١. محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج١٣، ص١٥١.
٢. يُنظر: محمد بن الحسن الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج٣، ص٩٩.
٣. محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج٤، ص١٤٦.
٤. حسين بن محمد تقي النوري، مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، رقم الحديث ١٦٦٣٦، ج١٤، ص٢٥٥.
٥. محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج٧٤، ص١٥٣.
٦. يُنظر: محمد باقر المجلسي، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، ج٢٠، ص٣٩٤.
٧. يُنظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج٢٠، ص١٦٨.

ثالثًا: المرأة في تراث أئمة أهل البيت عليهم السلام

يمثل تراث أئمة أهل البيت عليهم السلام امتدادًا للقيم التي أرساها القرآن الكريم والسنة النبوية في إعلاء مكانة المرأة وصيانة كرامتها. وقد أوصى الإمام علي عليه السلام بالإحسان إلى النساء، وعدّ الرفق بهن والإحسان إليهن من مظاهر الإيمان ومحاسن الأخلاق، مؤكدًا أن مكانتها تقوم على الاحترام والتكريم وليست موضعًا للانتقاص أو الإهانة، وأنها شريك أساس في بناء الأسرة واستقرار المجتمع[1].

وبيّن الإمام زين العابدين عليه السلام في رسالة الحقوق جملةً من الحقوق التي ينبغي مراعاتها تجاه الزوجة، وفي مقدمتها الإكرام والرحمة والرفق، مؤكدًا أن العلاقة الزوجية تقوم على المودة والسكينة، وهو ما ينسجم مع المقاصد الإنسانية للتشريع الإسلامي، ويساهم في بناء أسرة مستقرة قادرة أداء دورها الحضاري[2].

وأما الإمام جعفر الصادق عليه السلام، فقد دعا إلى الاهتمام بالبنات والإحسان إليهن، وجعل ذلك من أسباب نيل الثواب الإلهي، وكشف ذلك اهتمام مدرسة أهل البيت عليهم السلام ببناء شخصية المرأة علميًا وأخلاقيًا يمكّنها لتكون عنصرًا فاعلاً في بناء المجتمع[3].

رابعًا: أبعاد التكريم الإسلامي للمرأة

يتخذ التكريم الذي قرره الإسلام للمرأة أبعادًا متعددة تتكامل فيما بينها لتكّون نظام متماسك من الحقوق والواجبات.

١. البعد الديني والروحي: أقر الإسلام للمرأة المساواة الكاملة في التكليف الديني والمسؤولية الشرعية، وربط الثواب الأخروي بالعمل والإيمان دون رأي للجنس، وقد أكدت النصوص القرآنية، فقال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾[النحل:٩٧]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾[الأحزاب:٣٥] أن القرب من الله تعالى ونيل الثواب إنما يتحققان بالتقوى والعمل الصالح، الأمر الذي منح المرأة مكانة روحية مساوية للرجل في ميزان التكليف الديني والجزاء الآخروي[4].

٢. البعد الاجتماعي والأسري: أولى الإسلام الأسرة عناية خاصة بصفتها الوحدة الأساسية في

---

١. يُنظر: الشريف الرضي، نهج البلاغة، ص٤١٨.
٢. يُنظر: ابن شعبة الحراني، تحف العقول عن آل الرسول، ص٢٦٣.
٣. يُنظر: محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج٦، ص٤٧.
٤. يُنظر: يوسف القرضاوي، من فقه الدولة في الإسلام، ص١٦٧.

بناء المجتمع، وحدد للمرأة مكانة رفيعة داخل هذا البناء، فحرص على حماية حقوقها بصفتها أمًا وجعل الإسلام الجنة تحت قدمها، ابنة تستوجب الرعاية، وزوجة تستحق المعاشرة بالمعروف.[١] وأقر مجموعة من الأحكام التي تكفل لها الرعاية والاحترام والاستقرار. كما منحها حق القبول والرفض في عقد الزواج، وحق الولاية على أموالها، وحق على طلب الخلع، وضمن لها شخصية مستقلة لا تذوب في شخصية الزوج أو الأسرة، في وقت كانت المرأة في روما وأثينا لا تمتلك أي قدرة قانونية مستقلة[٢].

٣. البعد الاقتصادي والمالي: من أهم مظاهر التكريم الإسلامي إثبات الذمة المالية المستقلة للمرأة، بما لها التملك والتصرف في أموالها بمختلف مظاهر التصرف المشروعة، فقد منحها الإسلام حق الإرث والوصية والتعاقد والبيع والشراء[٣]، في حين كانت المرأة الغربية في كثير من المجتمعات القديمة ممنوعة من هذه الحقوق أو مستعبدة في ممارستها[٤].

٤. البعد المعرفي والفكري: لم يفرق الإسلام بين الرجل والمرأة في طلب العلم واكتساب المعرفة، وإنما جعل التعلم فريضة على كل مسلم ومسلمة، فهو من الواجبات المرتبطة بالمسلم وفق ما يحتاج إليه من أمور دينه ودنياه، وقد شهد الإسلام عبر التاريخ حضورًا علميًا بارزًا للمرأة في مجالات متعددة كالرواية والفقه والتعليم[٥]، الأمر الذي يعكس توافق الممارسة التاريخية مع المبادئ التي أرساها الإسلام في هذا الميدان.

خامسًا: التكريم الإسلامي وسياقه التاريخي

تتبين أهمية النصوص الإسلامية المتعلقة بالمرأة عند النظر إلى الأحوال التي كانت سائدة قبل الإسلام في عدد من المجتمعات القديمة، فقد عانت المرأة في كثير من البيئات من مظاهر مختلفة من التهميش والحرمان القانوني والاجتماعي، الأمر الذي جعل الأحكام الإسلامية المتعلقة بحقوقها تمثل ثورة حضارية في النظرة إليها وفي تحديد مكانتها داخل المجتمع. ومن ثم فإن التكريم الذي قرره الإسلام للمرأة لا يمكن تضييقه في بعض الحقوق الجزئية، وإنما كان يتعين فهمه ضمن منظور فكري شامل للإنسان يقوم على الكرامة والاستخلاف والمسؤولية.

---

١. يُنظر: ابن شعبة الحراني، تحف العقول عن آل الرسول، ص ٢٦٢-٢٦٣.
٢. يُنظر: عبد الحليم أبو شقة، تحرير المرأة في عصر الرسالة، ج١، ص٨٧.
٣. يُنظر: وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج٩، ص٦٧٨٩.
٤. محمد عمارة، الإسلام وحقوق الإنسان، ص١٤٣.
٥. يُنظر: أكرم العمري، موسوعة السيرة النبوية، ج١، ص٣١٢.

وبهذا المعنى يصبح التكريم الإسلامي منظومة متكاملة متعددة الأبعاد العقدية والأخلاقية والتشريعية، تأخذ مشروعيتها من الوحي وتسعى إلى صون كرامة الإنسان رجلاً كان أو امرأة، بعيدًا عن المعايير المتغيرة التي قد تجعل الحقوق رهينة للمتغيرات الاجتماعية أو التحولات الفكرية. وبذلك يتبين أن مفهوم التكريم الإسلامي للمرأة يرتكز على أساس إنساني راسخ يجعل الكرامة حقًا أصيلاً ثابتًا مصدره الوحي الإلهي، وهو ما يفضي إلى الانتقال إلى دراسة خطاب التحرر الغربي واستقراء منطلقاته الفكرية، وبيان أثره في إعادة بناء مفهوم المرأة وحقوقها في العصر الحديث.

المبحث الثاني: مفهوم التحرر في الفكر الغربي وإشكالياته

يُعد مفهوم التحرر من المفاهيم الأساسية في الفكر الغربي الحديث، وقد ارتبط ظهوره وتطوره بسلسلة من التطورات السياسية والاجتماعية والفلسفية التي شهدت ظهورها أوروبا منذ القرن الثامن عشر حتى اليوم، وأثر هذا المفهوم بصورة واضحة على الآراء المتعلقة بالمرأة ومكانتها في المجتمع، حيث تأسست حوله اتجاهات فكرية متعددة سعت إلى إعادة النظر في الأدوار الاجتماعية السائدة للمرأة وفي طبيعة العلاقة بينها وبين الرجل داخل البنية المجتمعية المعاصرة، ولفهم طبيعة هذا الخطاب وتقييم نتائجه، تستدعي الدراسة الوقوف على ظروف نشأته وأبرز مبادئه الفكرية، ثم مناقشة العقبات التي أثارها على الصعيدين النظري والتطبيقي.

أولاً: النشأة التاريخية لخطاب تحرر المرأة في الغرب

نشأ الخطاب الداعي إلى تحرير المرأة في ظل التحولات الفكرية والسياسية التي عرفتها المجتمعات الغربية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولا سيما بفعل المبادئ التي رفعتها الثورات الأوروبية بخصوص الحرية والمساواة والحقوق المدنية، وقد ظهرت في هذه المرحلة مطالب نسوية تدعو إلى منح المرأة حقوقًا سياسية وقانونية مماثلة لما يحظى به الرجل، خاصة فيما يرتبط بحق التعليم والمشاركة السياسية والتمثيل القانوني[1].

ومع تطور الحركات النسوية، شهد الخطاب الغربي مراحل تاريخية متعددة؛ حيث انصبت اهتمامات المرحلة الأولى على الحقوق المدنية والسياسية، بينما اتجهت المرحلة الثانية إلى التركيز على قضايا المساواة في العمل والحقوق الإنجابية، وأما الاتجاهات النسوية الحديثة فقد تجاوزت المطالب الحقوقية المعتادة إلى إعادة النظر في مفاهيم الهوية الأنثوية والنوع الاجتماعي

---

١. يُنظر: هدى الصدة ، النسوية والتحرر في العالم العربي، ص٢٩.

وفق نظريات ما بعد الحداثة[١]، الأمر الذي أدى إلى تعدد المدارس النسوية واختلاف منطلقاتها الفكرية وأهدافها.

ويكشف هذا التطور التاريخي عن أن مفهوم التحرر في الفكر الغربي لم يكن مفهومًا ثابتًا، وإنما خضع لتغييرات متواصلة تأثرت بالسياقات الثقافية والفلسفية والاجتماعية التي لازمت كل مرحلة من مراحله.

ثانيًا: المرتكزات الفلسفية لخطاب التحرر الغربي

يقوم الخطاب الغربي المعاصر بشأن المرأة على جملة من الأسس الفكرية التي تميزه في تشكيل رؤيته للحرية والمساواة والعلاقات الاجتماعية عن المنظومة الإسلامية تمييزاً جوهريًا:

١. مركزية الفرد: يُعد الفرد محوراً أساسيًا في الفكر الليبرالي الحديث؛ حيث تُمنح الإرادة الفردية مكانة أساسية في تحديد القيم والخيارات الشخصية وأنماط الحياة، ومن هذا المبدأ، تُفسَّر حرية المرأة في تحديد هويتها وتقرير مصيرها واختيار أدوارها الاجتماعية بعيدًا عن القيود التي تفرضها التقاليد أو المرجعيات الدينية[٢].

٢. تفسير الفوارق بين الجنسين: ذهبت بعض المدارس النسوية إلى تفسير الفوارق بين الرجل والمرأة على أنها نتاجٌ للبناء الاجتماعي والثقافي أكثر من كونها تعبيراً عن فروق طبيعية ثابتة،[٣] وقد تطور هذا التوجه في بعض النظريات المعاصرة إلى إعادة النظر في فكرة الهوية الجنسية ذاتها،[٤] الأمر الذي أثار نقاشات كبيرة داخل الأوساط الفكرية والأكاديمية حول خطوط التفسير الاجتماعي للعلاقات الإنسانية.

٣. العلمانية الصارمة: يقوم جزء كبير من الخطاب النسوي الغربي على فكر علماني يفصل بين الدين ومجال التشريع والتنظيم الاجتماعي فيقارب قضايا المرأة في الغالب من منظور قانوني أو اجتماعي أو فلسفي بعيد عن المرجعيات الدينية معتبراً إياه مصدر للقمع لا للتحرر والكرامة[٥]، وهو ما يفسر اختلاف هذا الخطاب عن الأفكار التي تنطلق من أسس عقدية أو روحية.

---

١. يُنظر: أمينة ودود، القرآن والمرأة، ص١٨.
٢. يُنظر: فاطمة المرنيسي، ما وراء الحجاب، ص٦٢.
٣. يُنظر: سهيلة زين العابدين حماد، المرأة بين الإسلام والفكر الغربي، ص٧٦.
٤. يُنظر: عبد الوهاب المسيري، المرأة في المفهوم المادي والاسلامي، ص١٤٣.
٥. يُنظر: محمد عمارة، الإسلام والمرأة في رأي الإمام محمد عبده، ص١١٢.

ثالثًا: أبرز الإشكاليات المرتبطة بخطاب التحرر الغربي

على الرغم من الإسهامات التي حققها الخطاب الغربي في مجال توسيع صلاحيات الحقوق المدنية للمرأة وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة، فإن عددًا من الباحثين والمفكرين أشاروا إلى وجود مجموعة من القضايا المرتبطة بهذا الخطاب.

١. التوتر بين الحرية ومتطلبات السوق: يُظهر النقد الأكاديمي الغربي مفارقةً لافتة، حيث يرى أن خطاب الحرية الجنسية أسهم في أحد أبعاده، في إعادة إنتاج صورة المرأة باعتبارها موضوعًا استهلاكيًا داخل منظومات الإعلام والترفيه والاقتصاد، بدلاً من صون كرامتها الإنسانية، فتشير المفكرة النسوية نعومي وولف في كتابها (أسطورة الجمال) إلى أن صناعة الجمال والإعلام الغربي تفرض على المرأة معايير شكلية شديدة، تُقيّدها بقيود قد لا تقلّ تأثيرًا عن القيود التقليدية التي دعت تلك الخطابات إلى تجاوزها.

٢. تفكيك الأسرة وتداعياتها الاجتماعية: شهدت المجتمعات الغربية خلال الفترات الأخيرة تغيرات ملموسة في أنماط العلاقات الأسرية، تمثلت في تصاعد معدلات الطلاق وتراجع معدلات الزواج وتفشي ظاهرة الإنجاب خارج إطار الزواج في عدد من الدول[١]، وقد اختلفت التحليلات المقدمة لهذه الظواهر، بين من يربطها بتطور مفهوم الحرية الفردية، ومن يرجعها إلى عوامل اقتصادية وثقافية تتجاوز الخطاب النسوي ذاته.

٣. استمرار بعض مظاهر عدم المساواة: بالرغم من التقدم التشريعي والمؤسسي الذي تأكد في مجال حقوق المرأة، لا تزال تقارير دولية عديدة تؤكد استمرار بعض العقبات المتعلقة بالفجوات الاقتصادية والعنف الأسري والتمثيل القيادي في عدد من المجتمعات، ويبين ذلك أن تحقيق المساواة القانونية لا يؤدي بالضرورة إلى اضمحلال جميع أشكال التفاوت الاجتماعي.

٤. التمركز الغربي وإلغاء التعدد الحضاري: يوجد جدل واسع في الدراسات المعاصرة حول مدى صلاحية النموذج الغربي ليكون أنموذجًا عالميًا وحيدًا لتقييم أوضاع تحرر المرأة، فهناك اتجاهات فكرية تؤكد أهمية مراعاة خصوصية الحضارات والثقافات عند معالجة قضايا المرأة، وترى أن تعدد النظريات والقيم الاجتماعية يوجب الاعتراف بإمكانية وجود نماذج متباينة لتحقيق الكرامة والعدالة والحقوق[٢].

---

١. يُنظر: محمد عمارة، الإسلام والمرأة في رأي الإمام محمد عبده، ص١١٢.

٢. يُنظر: عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، ج٢، ص٣٤١.

يتبين من ذلك أن خطاب التحرر الغربي يمثل تجربة فكرية واجتماعية معقدة لا يمكن اختزالها في بعد واحد من أبعادها، فقد ساهم في توسيع نطاق الحقوق السياسية والمدنية للمرأة، وفي الوقت ذاته أثار حوارات واسعة بخصوص آثاره الاجتماعية والثقافية والفلسفية، كما أن تعدد اتجاهاته واختلاف منطلقاته يجعل من غير السهل النظر إليه كمشروع فكري متجانس أو رؤية موحدة، ومن ثم فإن دراسة هذا الخطاب تستلزم مقاربته بمنهج نقدي متوازن يأخذ بعين الاعتبار منجزاته من جهة، وإشكالاته وحدوده من جهة أخرى.

المبحث الثالث: التكريم الإسلامي والتحرر الغربي للمرأة

يمثل هذا المبحث الجانب المقارن في الدراسة؛ حيث يسعى إلى تحليل أبعاد الاتفاق والاختلاف بين المنظور الإسلامي للمرأة وخطاب التحرر الغربي من خلال عدد من القضايا الرئيسية التي تتصل بالثوابت الفكرية، ومفهوم المساواة، والهوية الإنسانية، ومكانة الأسرة، والحقوق الاقتصادية، وتبدأ هذه المقارنة من وجهة نظر أكاديمية تهدف إلى فهم المعايير التي تقوم عليها كل منظومة، واستحضار كل ما يترتب عليها من آثار فكرية واجتماعية.

أولاً: المرجعية الفكرية وأثرها في بناء التصور الحقوقي

يستند التوجه الفكري الإسلامي لحقوق المرأة وواجباتها إلى الوحي الإلهي المتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية، وهي مرجعية تُعد في الفكر الإسلامي مصدرًا أعلى للتشريع والقيم، وتعطي الأحكام المرتبطة بالمرأة إطارًا ثابتًا يعتمد على مبادئ العدل والكرامة الإنسانية[1]، ومن هذا تُفهم الحقوق والواجبات كجزء من منظومة متكاملة تتصل بمقاصد الشريعة الإسلامية وبنظرتها إلى الإنسان والحياة والمجتمع.

ولا يقتصر المصدر الإسلامي في بناء التصور الحقوقي للمرأة على النصوص التشريعية، وإنما تتجسد في تراث أئمة أهل البيت عليهم السلام، الذين أسهموا في بيان التطبيق العملي لمبادئ العدل والكرامة الإنسانية. فقد رسّخ الإمام علي عليه السلام في عهده إلى مالك الأشتر مبدأ الرحمة بالناس والعدل بينهم، وهو مبدأ عام يشمل المرأة بوصفها إنسانًا يتمتع بكرامة وحقوق[2]. كما بيّن الإمام محمد الباقر عليه السلام أن قيمة الإنسان تُقاس بتقواه وعمله، لا بجنسه أو انتمائه[3]، وهو ما يجعل الكرامة

١. يُنظر: يوسف القرضاوي، من فقه الدولة في الإسلام، ص١٧١.
٢. يُنظر: الشريف الرضي، نهج البلاغة، ص٤٢٧.
٣. يُنظر: محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج٢، ص٩٩.

الإنسانية أساسًا ثابتًا ضمن الرؤية الإسلامية لحقوق المرأة، بخلاف التصورات التي تجعل الحقوق خاضعة للمتغيرات الفكرية والاجتماعية.

وأما في الفكر الغربي الحديث، فقد تكونت الرؤى المتصلة بحقوق المرأة في سياق النظريات الفلسفية التي أنتجتها الحداثة الأوروبية، وخصوصًا الليبرالية والعقلانية والعلمانية، ولذلك ارتبطت معايير الحقوق والحريات بالتغييرات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي عرفتها المجتمعات الغربية[1]، مما جعلها أكثر قابلية للتغيير وإعادة الكشف تبعًا للتحولات الثقافية والقانونية المتواصلة.

وهذا الاختلاف في المرجعية يكشف عن تباين محوري في الأساس الذي تُبنى عليه الحقوق؛ فبينما ترتبط في الفكر الإسلامي بمصدر متجاوز للإرادة البشرية، ترتبط في الفكر الغربي في الأغلب بالتوافقات الاجتماعية والتطورات التاريخية.

ثانيًا: مفهوم المساواة بين الجنسين

تمثل المساواة من أكثر المفاهيم حضورًا في النقاشات المرتبطة بالمرأة، إلا أن مدلولها يختلف باختلاف النظريات الفكرية، ففي كثير من التيارات النسوية الغربية يُنظر إلى المساواة باعتبارها تماثلاً في الحقوق والفرص والأدوار، مع السعي إلى إزالة كل ما يُنظر إليه على أنه تمييز قائم على الجنس[2].

في حين يُبنى التصور الإسلامي بين الرجل والمرأة على مبدأ التكامل لا التطابق في الأهلية الشرعية والمسؤولية الأخلاقية والكرامة الإنسانية من جهة، والاعتراف بوجود بعض الفوارق الوظيفية والتنظيمية من جهة أخرى، بحيث تُوزع الواجبات والحقوق حسب اعتبارات تتصل بطبيعة الأسرة ووظائفها الاجتماعية[3].

ويعود الاختلاف بين المنظومتين إلى اختلاف فهم كل منهما لطبيعة الإنسان، وهو ما يفسر تفاوت المواقف تجاه عدد من المسائل المرتبطة بالأدوار الاجتماعية والأسرية.

ثالثًا: الأسرة ومكانة المرأة داخلها

تحتل الأسرة موقعًا محوريًا في المنظومة الإسلامية؛ حيث ينظر إليها باعتبارها اللبنة الأساسية

---

١. يُنظر: بثينة شعبان، مئة عام على خطى المرأة العربية، ص٦٧.
٢. يُنظر: سهيلة زين العابدين حماد، المرأة بين الإسلام والفكر الغربي، ص٩٣.
٣. يُنظر: عبد الحليم أبو شقة، تحرير المرأة في عصر الرسالة، ج١،ص١٠٢.

والحاضن الطبيعي لتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي لكرامة المرأة، ولذلك أولت الشريعة أهمية خاصة بتنظيم العلاقات الأسرية وتعيين الحقوق والواجبات المتبادلة بين أفراد الأسرة، فقال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم:٢١]، بما يحقق التكافؤ بين المسؤوليات المختلفة.

وأما في الفكر الغربي المعاصر، فقد تعرضت الأسرة إلى تحولات كبيرة نتيجة التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي رافقت التجديد وما بعده، وقد تبنت بعض الاتجاهات النسوية مواقف ناقدة تجاه الأسرة التقليدية، معتبرة أن بعض صورها التاريخية أسهمت في تكريس التفاوت بين الجنسين[١]، وفي وقت دافعت اتجاهات أخرى عن أهمية الأسرة مع العمل على إعادة تحرير الأدوار داخلها على أسس جديدة.

فإن الاختلاف بين المنظومتين لا ينحصر على تقييم مؤسسة الأسرة ذاتها، وإنما يمتد إلى إدراك طبيعة العلاقة بين الحرية الفردية والمسؤولية الاجتماعية، وإلى تعيين الوظائف التي تؤديها الأسرة في حياة الإنسان والمجتمع.

رابعًا: العمل والحقوق الاقتصادية

أقر الإسلام للمرأة حق العمل والكسب والتملك والتصرف المالي، واستقلالاً في الذمة المالية يحفظ لها حقوقها الاقتصادية بصورة واضحة، كما قرر النظام المالي أن الرجل يتحمل المسؤولية والنفقة الأسرية، وهو ما جعل مشاركة المرأة الاقتصادية متعلقة باختيارها وظروفها وقدراتها الشخصية[٢].

وركزت الاتجاهات النسوية الغربية على تحقيق (المساواة المثقلة) في العمل والتمثيل الاقتصادي حيث أصبحت المرأة تعمل في داخل البيت وخارجه في آن واحد، واصطلح عليه الغربيون ب(الوردية المزدوجة)[٣]، ويعلق طارق رمضان على هذه الظاهرة قائلاً: «إن خطاب التحرر الغربي وعد المرأة بالمساواة فأعطاها ضعف الأعباء وقسطًا من الحقوق»[٤].

ويبين هذا المحور أن كلا الاتجاهين يسعى إلى تمكين المرأة اقتصاديًا، وإن اختلفا في المبادئ التي يقوم عليها هذا التمكين وفي ماهية العلاقة بين العمل والأسرة.

---

١. يُنظر: عبد الوهاب المسيري، المرأة في المنظور المادي والإسلامي، ص١٨٩.
٢. يُنظر: وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج٩، ص٦٧٩٢.
٣. يُنظر: منى أبو الفضل، المرأة والنوع الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر، ص٧٢.
٤. طارق رمضان، الإسلام والغرب والتحديات العصرية، ص١٨٣.

خامسًا: الهوية الإنسانية ومفهوم الكرامة

تقرر المنظومة الإسلامية اعتبار الكرامة الإنسانية قيمة ثابتة مصدرها من تكريم الله تعالى للإنسان، فإن مكانة المرأة لا ترتبط بموقعها الاجتماعي أو الاقتصادي بقدر ما ترتبط بإنسانيتها وعلاقتها بربها[1]. وفي هذا الصدد تُفهم الهوية الشخصية ضمن تركيبة أوسع تشمل البعد الروحي والأخلاقي والأسري.

في حين يذهب عدد من النقاد إلى أن المرأة في السياق الغربي المعاصر باتت تستمد هويتها من معادلات الاستهلاك ومعايير المظهر والنجاح المادي، مما يجعلها خاضعةً لتعريفات خارجية لا تختلف في جوهرها مع بعض الأنماط التقليدية في تشكيل الهوية وتعيين القيمة الاجتماعية[2].

ويتبدّى هذا التشدد الهوياتي بصورة أوضح فيما اصطلح عدد من الباحثين الغربيين بـ(أزمة الهوية النسائية)، والتي تكونت من تعدد الأدوار والمتطلبات التي تقع على مسؤولية المرأة المعاصرة؛ يُنتظر منها في الوقت نفسه أن تؤدي دور الأم، وأن تحافظ على معايير الجاذبية والاستقلالية والنجاح الوظيفي، الأمر الذي يولد ضغوط نفسية واجتماعية متزايدة تعاني منها شريحة واسعة من النساء في المجتمعات الغربية[3].

ويذهب عبد الوهاب المسيري إلى أن المنظومة الإسلامية تعطي المرأة بيتًا هوياتيًا مستقرًا تستند إليه في بناء ذاتها وبيان موقعها داخل المجتمع، بينما تفضي المنظومة الغربية إلى تركها في فراغ وجودي تشغله بالاستهلاك والاداء[4].

يؤكد أئمة أهل البيت عليهم السلام أن قيمة المرأة تنطلق من إنسانيتها وإيمانها، لا من مكانتها الاجتماعية وقد جسدت السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام النموذج الأعلى للمرأة جمعت بين العلم والعبادة وتربية الأسرة وخدمة المجتمع، والسيدة زينب عليها السلام التي مثلت أسمى صور الوعي والمسؤولية والدفاع عن المبادئ[5]، بما يعكس شمولية الدور الذي منحه الإسلام للمرأة، فيقدم أهل البيت عليهم السلام رؤية متوازنة لمعالجة أزمة الهوية التي تعاني منها المرأة في بعض المجتمعات.

---

١. يُنظر: يوسف القرضاوي، من فقه الدولة في الإسلام، ص١٧٥.
٢. يُنظر: سهيلة زين العابدين حماد، المرأة بين الإسلام والفكر الغربي، ص١١٢.
٣. يُنظر: منى أبو الفضل، المرأة والنوع الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر، ص٧٩.
٤. يُنظر: عبد الوهاب المسيري، المرأة في المنظور المادي والإسلامي، ص٢٠٧.
٥. يُنظر: محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج٤٥، ص١١٠.

سادسًا: الجسد والكرامة

تمثّل مسألة الجسد الأنثوي إحدى القضايا المهمة في الجدل المتداول بين الرؤية الإسلامية والتصورات الغربية المعاصرة فيما يخص المرأة، حيث كثيراً ما يقدم الحجاب في الخطاب الغربي كصورة من صور تقييد حرية المرأة، غير أن النظر في الأسس التي قام عليها الفكر الإسلامي يظهر فهمًا مختلفًا لطبيعة العلاقة بين المرأة وجسدها؛ وأن الجسد في المنظور الإسلامي يشكل جزء من الكرامة الإنسانية التي توجب الحماية والصيانة، وليس حقلاً للإباحة أو التوظيف الخارجي، فيُنظر إلى الحشمة بوصفها آلية أخلاقية تحفظ للمرأة خصوصيتها، وأن قيمتها الإنسانية لا تُختزل بجسدها أو شكلها[١]. وعلى الجانب الآخر، أظهرت التطورات المرتبطة بخطاب الحرية الفردية في المجتمعات الغربية حضورًا متصاعدًا للجسد الأنثوي في مجالات الإعلان والإعلام والترفيه، حتى أصبح الجسد الأنثوي عنصرًا أساسيًا في استراتيجيات التسويق والاستهلاك، وقد دفع هذا الواقع عددًا من النقاد الغربيين إلى التساؤل عن مدى توافق الدعوات إلى تحرير المرأة مع السلوكيات التي توظف جسدها لتحقيق المكاسب الاقتصادية وجذب المستهلكين[٢]، وهو ما يكشف عن مشكلة بين الخطاب المعلن والممارسة الفعلية. وفي ظل ذلك، يقدّم الفهم الإسلامي مقاربة مختلفة تؤكد أن صون الكرامة الإنسانية تتطلب حماية المرأة من مختلف أشكال الاستغلال، وأن الحشمة لا تُفهم كانتقاصًا من الحرية، وإنما باعتباره إطارًا أخلاقيًا يعزز احترام الإنسان ويمنع تحول الجسد إلى أداة للاستهلاك أو المنفعة التجارية[٣].

سابعًا: المشاركة السياسية

تُطرح قضية المشاركة السياسية للمرأة بوصفها أهم المحاور الرئيسة في المقارنات المرتبطة بمكانة المرأة في الأنظمة الفكرية والاجتماعية المختلفة، وكثيراً ما يُستدل بالتجربة الغربية الحديثة باعتبارها نموذجًا متقدمًا في هذا الفضاء، غير أن القراءة التاريخية المقارنة تكشف أن طريق حصول المرأة على الحقوق السياسية في المجتمعات الغربية كان نتاج تطورات طويلة امتدت إلى القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث لم تُمنح المرأة حق التصويت والمشاركة السياسية الكاملة في عدد من الدول إلا بعد مراحل لاحقة من التطور السياسي والاجتماعي[٤]. وأما المصادر التاريخية الإسلامية تكشف عن صور متعددة من حضور المرأة في الشأن العام منذ البدايات الأولى للمجتمع الإسلامي؛ حيث

---

١. يُنظر: عبد الحليم أبو شقة، تحرير المرأة في عصر الرسالة، ج١، ص١٣٤.
٢. يُنظر: عبد الوهاب المسيري، المرأة في المنظور المادي والإسلامي، ص٢١٤.
٣. يُنظر:حمد عمارة، الإسلام وحقوق الإنسان، ص١٧٨.
٤. يُنظر: بثينة شعبان، مئة عام على خطى المرأة العربية، ص٧٩.

شاركت النساء في البيعة، وساهمن في إبداء الرأي والمشورة، كما كان لهن حضور فاعل في عدد من القضايا ذات البعد الاجتماعي والسياسي[١].

وتشير هذه المعطيات إلى أنّ الإسلام لم يقص المرأة من المشاركة في المجال العام فهو لم يكن أمرًا طارئًا على التجربة الإسلامية، وإنما تمثل أحد جوانب الحضور الاجتماعي للمرأة ضمن مجموعة من الضوابط والقيم التي تنظّم العلاقة بين الحقوق والواجبات، وإن تقييم مكانة المرأة في المجال السياسي يفرض النظر إلى التجربة الإسلامية في سياقها التاريخي والحضاري، بمعزل عن الافتراضات المسبقة أو المقارنات الفرعية التي قد تهمل خصوصية كل منظومة فكرية وخلفياتها.

ثامنًا: التعليم والمعرفة

يُعدّ التعليم في الإسلام حقًا أصيلاً وواجبًا شرعيًا لا يختص بجنس دون آخر، حيث توجَّه الخطابات الشرعية المرتبطة بطلب العلم إلى الرجال والنساء على السواء، وقد تجسد هذا المبدأ على الواقع الحضاري الإسلامي من خلال ظهور عدد كبير من العالمات والمحدّثات والفقيهات اللواتي أسهمن في الحركة العلمية على امتداد العصور، وشارك بعضهن في التعليم والرواية والإفتاء، الأمر الذي منح المرأة حضورًا معتبرًا في المجال المعرفي.

وتكشف المصادر التاريخية التراثية عن نماذج نسائية بلغن مراتب علمية متقدمة، حتى وإن كبار العلماء تلقّوا العلم والرواية عن عدد منهن[٢]، وهذا يدل على أن المشاركة النسائية في الإنتاج المعرفي لم تكن حالة استثنائية عابرة، إنما مثلت جانبًا من البنية العلمية للمجتمع الإسلامي، وتظهر دراسة التجربة التاريخية الإسلامية أن إتاحة التعليم للمرأة كان جزء من البناء الحضاري العام الذي ساهم في تنمية قدراتها العلمية والفكرية ضمن مختلف المجالات والمعارف.

تاسعًا: الصحة النفسية والرفاه الوجودي

تمثل الصحة النفسية المعاصرة أحد المؤشرات المهمة عند تقييم أثر النظم الاجتماعية والثقافية في حياة الأفراد، وقد أشارت بعض الدراسات المعاصرة إلى العلاقة بين أنماط الحياة الحديثة ومعدلات الرضا النفسي والاستقرار الوجداني عند النساء، وتظهر بعض البحوث إلى استمرار مؤشرات ملحوظة من القلق والاكتئاب والشعور بالوحدة في المجتمعات الغربية المتقدمة تفوق نظيراتها في مجتمعات أخرى، بالرغم من التطور الكبير في الحقوق الفردية والفرص المتاحة للمرأة[٣].

---

١. يُنظر: عبد الحليم أبو شقة، تحرير المرأة في عصر الرسالة، ج١، ص١٤٢.
٢. يُنظر: أكرم العمري، موسوعة السيرة النبوية، ج١، ص٣١٨.
٣. يُنظر: سهيلة زين العابدين حماد، المرأة بين الإسلام والفكر الغربي، ص١٢٨.

ويثير هذا الواقع تساؤل دراسات حول مدى كفاية الاساليب القائمة على الاستقلال الفردي وحده في تحقيق الشعور بالأمان والرضا النفسي. وفي حين، تظهر الدراسات النفسية والاجتماعية أهمية سلسلة من العوامل الداعمة للصحة النفسية، ومن أهمها قوة الرابطة الأسرية، والشعور بالانتماء، والهوية الثابتة، ووجود منظومة قيم تمنح الحياة معنى واتجاهًا.

وهذه العناصر من المرتكزات التي توفرها المنظومة الإسلامية،[1] ويدفع ذلك الأمر إلى مزيد من البحث في أثرها على دعم الاستقرار النفسي والرفاه الإنساني لدى المرأة في السياقات المعاصرة.

يتبين من خلال المقارنة السابقة أن الاختلاف بين التصور الإسلامي وخطاب التحرر الغربي لا ينحصر على معالجة بعض القضايا الجزئية المرتبطة بالمرأة، إنما يمتد إلى الأسس الفكرية والأصول المعرفية التي ينشأ منها كل منهما، فالمنظومة الإسلامية تؤسس نظرتها لمكانة المرأة على ثوابت دينية تجعل الكرامة الإنسانية قيمة راسخة لا تتغير بتغير الظروف أو التحولات، وتوازن بين المشترك الإنساني في النشأة وخصيصة الوظائف والأدوار الاجتماعية، بما يضمن قدرًا من التوافق بين الحقوق والمسؤوليات في ضوء مقاصد الشريعة وقيمها الكلية.

وأما خطاب التحرر الغربي، فقد نشأ في سياق تاريخي وثقافي خاص ارتبط بالعمل على معالجة أنماط مختلفة من التمييز والإقصاء التي تعرضت لها المرأة في عدد من المراحل التاريخية، أسهم في تحقيق جملة من المنجزات الحقوقية والسياسية والاجتماعية، ومع ذلك، فقد أفرزت بعض تطبيقاته الفكرية نقاشات متواصلة حول قدرته على تحقيق التكامل بين الحرية الفردية والاستقرار الاجتماعي، وبين الذاتية المستقلة ومتطلبات الانتماء الأسري والقيمي، فضلاً عن الجدل المتعلق بتأثير الثقافة الاستهلاكية والإعلامية في صورة المرأة ومكانتها.

فإن المقارنة بين المنظومتين تكشف عن تباين في طبيعة الخلفية الحاكمة لكل منهما؛ حيث يستند التصور الإسلامي إلى منظومة قيم متكاملة تعمل على استيعاب الأبعاد الروحية والأخلاقية والاجتماعية للإنسان، في حين يعتمد الخطاب الغربي المعاصر على مرجعيات مختلفة ومتغيرة تبعًا للتحولات الفكرية والثقافية التي عرفتها المجتمعات الحديثة، فتبدو الرؤية الإسلامية أكثر شمولاً في معالجة قضايا المرأة؛ لارتباطها بمنظومة قيمية مترابطة تسعى إلى تحقيق التكامل بين الكرامة الإنسانية والفاعلية الاجتماعية والاستقرار الأسري، ضمن فهم كلي للإنسان والحياة والمجتمع.

---

١. يُنظر: منى أبو الفضل، المرأة والنوع الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر، ص٨٨.

المبحث الرابع: نحو رؤية إسلامية معاصرة في معالجة قضايا المرأة

تتعدى الدراسات النقدية تحليل الظواهر وتقويمها إلى استكشاف البدائل وبناء التصورات القادرة على التعامل مع التحديات المعاصرة، فيسعى هذا المبحث إلى بيان الأسس التي يمكن أن تقوم عليها رؤية إسلامية حديثة لقضايا المرأة تنطلق من المرجعية الإسلامية وتحافظ على ثوابتها، وفي الوقت ذاته تتفاعل مع المتغيرات الاجتماعية والفكرية التي شهدها العالم المعاصر. وتستند هذه الرؤية على الانتقال من مرحلة التحصين وردود الأفعال إلى مرحلة البناء المعرفي والمشاركة الفاعلة في النقاشات الفكرية المرتبطة بمكانة المرأة وحقوقها وأدوارها في المجتمع.

أولاً: تطوير الخطاب الإسلامي في قضايا المرأة

يواجه الخطاب الإسلامي المعاصر تحديات مختلفة في تناوله لقضايا المرأة، من أبرزها سيطرة الطابع الدفاعي في كثير من الأفكار، حيث ينصرف العمل أحيانًا إلى الرد على الانتقادات أكثر من الاهتمام ببيان المنظور الإسلامي في صورته الكلية المتكاملة[1]، وقد أدى ذلك إلى تراجع البعد التأسيسي للخطاب الإسلامي لصالح الجدل حول القضايا الفرعية والإشكالات المطروحة في النقاشات الفكرية المعاصرة. ومن ثم تظهر الحاجة إلى خطاب علمي أكثر قدرة على عرض الرؤية الإسلامية باعتبارها منظومة متكاملة تنطلق من مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والتكامل الاجتماعي، وتستطيع في الوقت نفسه مخاطبة الواقع الراهن بلغة علمية ومنهجية تستوعب التحولات الفكرية والثقافية المعاصرة[2].

ثانيًا: أهمية الاجتهاد في القضايا المعاصرة

تمثل حركة الاجتهاد أهم الوسائل الرئيسة التي مكّنت الفقه الإسلامي عبر تاريخه من التفاعل مع المستجدات والمتغيرات التي تتعلق بقضايا المرأة، حيث تبرز أهمية التفريق بين الأحكام الثابتة التي تستند إلى نصوص حاسمة، وبين المسائل الاجتهادية التي تزامنت مع ظروف تاريخية وأعراف اجتماعية معينة[3]. ويتيح هذا التفريق المجال لإعادة النظر في عدد من المسائل المعاصرة من خلال أدوات الاجتهاد المعتمدة ومقاصد الشريعة الكلية، بما يسهم في تقديم أساليب شرعية أكثر قدرة على الاستجابة للتحديات الحالية، من غير الإخلال بالأصول والثوابت التي تقوم عليها المنظومة الإسلامية[4].

---

١. يُنظر: محمد عمارة، الإسلام وحقوق الإنسان، ص١٧٢.

٢. يُنظر: طارق رمضان، الإسلام والغرب والتحديات العصرية، ص١٩١.

٣. يُنظر: يوسف القرضاوي، الاجتهاد المعاصر بين الانضباط والانفراط، ص٨٩.

٤. يُنظر: يوسف القرضاوي، من فقه الدولة في الإسلام، ص١٧٨.

كما يتطلب ذلك توسيع مجال البحث الفقهي في الأفكار المرتبطة بمشاركة المرأة في الحياة العامة، والعمل، والتعليم والتمثيل المؤسسي، وغيرها من القضايا التي تشهد تطورات سريعة في المجتمعات الحديثة[١].

ثالثًا: توظيف التراث النسائي الإسلامي في قضايا المرأة المعاصرة

يمتلك التاريخ الإسلامي نماذج نسائية متعددة ساهمت في مجالات التعليم والدعوة والتجارة والعمل الاجتماعي والسياسي، ذلك يعكس حضور المرأة بشكل غير مألوف في ميادين الحياة ضمن المحددات القيمية الذي رسمه الإسلام، ومن أهم هذه النماذج النسائية السيدة خديجة عليها السلام كانت سيدة أعمال ناجحة وصاحبة رأي ومشورة، والسيدة زينب بنت علي عليها السلام مثلت نموذجًا في الخطاب السياسي والمقاومة الإنسانية[٢].

وتظهر أهمية هذه النماذج باعتبارها تقدم شواهد تاريخية على قدرة الجمع بين الالتزام بالهوية الإسلامية والمشاركة الفاعلة في المجتمع، كما أنها تساهم في تصحيح الانماط التي تختزل دور المرأة المسلمة في حيز محدود لا يعبر عن التجربة التاريخية الإسلامية في أبعادها المختلفة[٣].

فيقول عبد الحليم أبو شقة: «إن النموذج النسائي في صدر الإسلام هو الدليل الحيّ والأقوى على أن الإسلام حرّر المرأة تحريرًا حقيقيًا قبل أن يدّعي الغرب ريادة هذا التحرير بأربعة عشر قرنًا»[٤].

رابعًا: بناء خطاب إسلامي معاصر في قضايا المرأة

يتطلب بناء خطاب إسلامي معاصر في قضايا المرأة جملة من الأسس المنهجية التي تكفل له الاستطاعة على الإقناع والتأثير في البيئات الفكرية المختلفة.

١. الوضوح المفاهيمي: تقتضي المعالجة العلمية تعريف المفاهيم الأساسية المرتبطة بقضايا المرأة، مثل الكرامة والمساواة والحرية والحقوق، تعريفًا دقيقًا يمنع الالتباس والخلط بين الدلالات المتعددة التي قد تستمدها هذه المفاهيم في السياقات الفكرية المختلفة[٥].

٢. النقد الموضوعي للآخر: يحتاج الخطاب الإسلامي إلى توظيف أدواته النقدية القائمة على التحليل العلمي والحوار المعرفي، بمعزل عن الأحكام المسبقة أو الاستنتاجات العامة،

---

١. يُنظر: منى أبو الفضل، المرأة والنوع الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر، ص٩٨.
٢. يُنظر: عبد الحليم أبو شقة، تحرير المرأة في عصر الرسالة، ج١، ص١١٨.
٣. يُنظر: محمد الغزالي، قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة، ص١٠٣.
٤. عبد الحليم أبو شقة، تحرير المرأة في عصر الرسالة، ج١، ص١٢٤.
٥. يُنظر: محمد عمارة، الإسلام وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٧٩.

كما تتطلب الموضوعية الإقرار بما تحقق من إنجازات في التجارب الإنسانية المختلفة، ومناقشة جوانب القصور أو النقاط الخلافية في ضوء الأدلة والمعطيات العلمية[١].

٣. الانفتاح على العلوم الانسانية: أصبحت العلوم الإنسانية والاجتماعية مصدرًا مهمًا لفهم التغييرات التي تطرأ على المجتمعات والعلاقات الأسرية وقضايا الهوية، وإن الاستفادة من نتائج أدوات هذه العلوم في تعزيز قدرة الخطاب الإسلامي على تقديم معالجات أكثر عمقًا وواقعية[٢].

٤. الانفتاح الحضاري الواعي: التمسك بالمرجعية الإسلامية لا يعني الانغلاق على الذات أو رفض الاستفادة من التجارب الأخرى، وإنما تعني الانفتاح على الآخر من موقع الوعي النقدي والقدرة على التمييز بين ما يتوافق مع القيم الإسلامية وما يتعارض معها، ويتيح هذا الانفتاح إمكانية المشاركة المؤثرة في النقاشات العالمية المرتبطة بالمرأة والأسرة وحقوق الإنسان[٣].

خامسًا: الإفادة من تراث أئمة أهل البيت عليهم السلام في معالجة قضايا المرأة المعاصرة

يعد تراث أئمة أهل البيت عليهم السلام قاعدة أساسية لبناء رؤية إسلامية معاصرة لقضايا المرأة، لأنهم يمثلون التطبيق العملي للرسالة الإسلامية في بيان الحقوق والواجبات والقيم الإنسانية، فقد عالج الأئمة عليهم السلام قضايا المرأة من خلال التربية، والتعليم، وترسيخ مبدأ الكرامة الإنسانية، وربطوا مكانة المرأة بإيمانها وعلمها وعطائها للمجتمع، لا بالمقاييس المادية أو الثقافية المتغيرة[٤].

وتبرز أهمية هذا التراث في تقديم معالجة للتحديات الفكرية المعاصرة التي تسعى إلى إعادة تعريف هوية المرأة بعيدًا عن المرجعية الدينية، حيث يقدم نموذجًا متوازنًا يجمع بين الحرية المسؤولة، وصيانة الكرامة، وتعزيز المشاركة الفاعلة بالمجتمع، كما أن استحضار سيرة السيدة فاطمة الزهراء والسيدة زينب عليهما السلام يساهم في بناء خطاب إسلامي معاصر قادر على تقديم بدائل حضارية تجمع بين الأصالة ومتطلبات الواقع المعاصر، ويثبت أن المرأة المسلمة قادرة على أداء رسالتها العلمية والاجتماعية بما يحفظ ثوابتها الدينية[٥].

---

١. يُنظر: عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، ج٢، ص٣٦١.
٢. يُنظر: منى أبو الفضل، المرأة والنوع الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر، ص١١٢.
٣. يُنظر: راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، ص٢٩٣.
٤. يُنظر: ابن شعبة الحراني، تحف العقول عن آل الرسول، ص٣٠٣، ومحمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج٥، ص٣٤٠.
٥. يُنظر: محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج٤٣، ص٨١.

سادسًا: الحوار الحضاري

لا تقتصر الرؤية الإسلامية في تناول قضايا المرأة على الدفاع عن الذات أو دحض الأطروحات المخالفة، وإنما تتجاوز ذلك إلى العمل للمشاركة في النقاش الحضاري العالمي المرتبط بمكانة المرأة وحقوقها ووظيفتها الاجتماعية، فالحضور الحضاري المؤثر لا يتحقق عبر الانغلاق على الذات أو الامتثال غير النقدي وراء النماذج الوافدة، وإنما من خلال آلية امتلاك رؤية معرفية متماسكة لها القدرة على تقديم حلول فكرية تستجيب للتحديات الإنسانية المعاصرة وتُساهم في معالجة الإشكالات التي انتجتها بعض التصورات الحديثة.

ويؤكد طارق رمضان أن مسؤولية المسلمين لا تقتصر في الرد على الخطابات الغربية أو مناقضتها، إنما تمتد إلى الإسهام في بناء الرؤى الإنسانية المتصلة بمستقبل المجتمعات، انطلاقًا من المخزون الحضاري والقيمي الذي يمتلكه الإسلام[1]، ومن ثمّ، فإن معالجة قضايا المرأة في المنظور الإسلامي يجب أن تُطرح باعتبارها إسهامًا معرفيًا وإنسانيًا حدود الخصوصية الثقافية، ويشارك في تقديم إجابات معتدلة عن أسئلة ذات طابع عالمي. ومن أهم الأسس التي يمكن أن يقدمها المنظور الإسلامية في هذا المجال: ترسيخ مفهوم التكامل بين الجنسين بديلاً عن التنافس، وتعزيز مركزية الأسرة لتحقيق التوازن الاجتماعي في مواجهة النزعة الفردية المتنامية، وصيانة الهوية الإنسانية من مظاهر السيولة، فضلاً عن بناء منظومة الحقوق والواجبات تستند إلى الوحي، بما يحقق الاستقرار في البناء الاجتماعي والأخلاقي[2].

يتضح من ذلك أن بناء رؤية إسلامية ثابتة في التعامل مع الأفكار الغربية المرتبطة بقضايا المرأة لا تقوم على المواقف الانفعالية أو الخطابات الدعائية، كما لا يتحقق عبر الانغلاق على الذات، وإنما يعتمد على مجموعة من المبادئ المعرفية والمنهجية المتكاملة، ويأتي في مقدمة هذه المبادئ الإيمان بقدرة المنظومة الإسلامية، بما تحمله من تنوع معرفي وقيمي، على تقديم معالجات منسجمة مع الإشكالات التي يطرحها الواقع المعاصر، كما يظهر التأصيل المفاهيمي باعتباره ضرورة لإعادة تنظيم المصطلحات حسب دلالاتها الإسلامية الأصيلة، بعيدًا عن استنتاجات المرجعيات الفكرية الأخرى.

ويُعدّ الاجتهاد الملتزم بأصول الشريعة أحد الركائز الأساسية لتجديد الخطاب الإسلامي بما

---

١. يُنظر: طارق رمضان، الإسلام والغرب والتحديات العصرية، ص٢٠٣.

٢. يُنظر: عبد الوهاب المسيري، المرأة في المنظور المادي والإسلامي، ص٢٢١.

يحقق أثره في الواقع المتغير من غير إخلال بثوابته النهائية، وإلى جانب ذلك الإفادة من التجارب النسائية البارزة في التاريخ الإسلامي بوصفها شواهد عملية على حضور المرأة وإسهامها الحضاري عبر المراحل التاريخية المختلفة، كذلك تنال مشاركة المرأة المسلمة في بناء الخطاب المعاصر أهمية خاصة، حيث تمثل عنصرًا فاعلاً مهما في تطوير الرؤية وبناء تفسيرات أكثر اتصالاً بالواقع واحتياجاته. وإلى جانب ذلك، يبقى الانفتاح الواعي على التجارب الفكرية والإنسانية الأخرى حاجة معرفية، مشروطة بالقيام على النقد والتمييز والاختيار، لا على التبعية أو الذوبان، ومن خلال تفاعل هذه المعايير وتكاملها يمكن للخطاب الإسلامي أن يسهم بدور حضاري فاعل في النقاش العالمي حول قضايا المرأة، مقدمًا رؤية متكاملة تنطلق من مرجعيته الخاصة وتشارك في معالجة التحديات الإنسانية المعاصرة برؤية أكثر توافقًا وشمولاً.

الخاتمة:

مثّلت هذه الدراسة محاولةً علميةً لرصد التباينات المعرفية والفكرية بين مفهوم التكريم الذي أكدته الشريعة الإسلامية للمرأة وبين الأفكار التي يقوم عليها خطاب التحرر الغربي المعاصر، من خلال مقاربة نقدية تحليلية سعت إلى الكشف عن المبادئ النظرية والنتائج العملية لكل من الجانبين. وانتهت الدراسة إلى حزمة من النتائج والتوصيات التي يمكن إجمالها فيما يأتي:

أولاً: النتائج

١. أظهرت الدراسة أن تكريم المرأة في المنظور الإسلامي يرجع إلى منظومة عقدية وتشريعية متكاملة تجعل الكرامة الإنسانية حقًا إلهيًا أصيلاً، ويمنح هذا الحق صفة الاستقرار والثبات بعيدًا عن التطورات الفكرية والاجتماعية المتغيرة.

٢. كشفت المعالجة النقدية أن خطاب التحرر الغربي، رغم ما يطرحه من شعارات تتعلق بالمساواة والحقوق، يواجه تناقضات بنيوية انعكست على الواقع الاجتماعي؛ حيث ساهمت بعض تطبيقاته في توسع النزعة الاستهلاكية تجاه المرأة، تفكيك البنية الأسرية، وتحميل المرأة أعباء مضاعفة تحت مظلة التحرر والمساواة.

٣. وبينت المقارنة بين المرجعيتين عن اختلاف جذري في فهم طبيعة الإنسان والعلاقة بين الجنسين؛ فالمنظومة الإسلامية تؤسس لمبدأ المساواة في القيمة الإنسانية مع مراعاة الخصوصية الوظيفية لكل من الرجل والمرأة، بينما يميل الخطاب التحرري الغربي إلى ربط المساواة والتطابق الكامل، بما قد يفضي إلى تهميش الخصوصية الفطرية والنفسية للمرأة.

٤. خلصت الدراسة إلى أن الخطاب الإسلامي المعاصر في قضايا المرأة بحاجة إلى الانتقال من دائرة الردود الدفاعية إلى مجال المبادرة الفكرية القادرة على تقديم الحلول المعرفية بلغة قادرة على إدراك تحديات العصر ومتغيراته.

٥. أكدت النتائج أن المرأة المسلمة المعاصرة الواعية المتعلمة هي الشاهد الابرز على صحة الخطاب الإسلامي المرتبط بقضايا المرأة، وأن حضورها الفكري يعبر عن أحد أهم عناصر تطوير هذا الخطاب وتعزيز فاعليته في الواقع المعاصر.

٦. أكدت نتائج البحث أن تراث أئمة أهل البيت عليهم السلام يمثل رصيدًا معرفيًا وحضاريًا مهمًا في معالجة قضايا المرأة، لما يشتمل عليه من مبادئ راسخة في صيانة الكرامة الإنسانية، وترسيخ العدالة، وبناء الهوية المتوازنة، والإفادة من هذا التراث لا تمثل مجرد استحضار تاريخي، وإنما تقديم حلول فكرية وإنسانية تستجيب للتحديات الراهنة، وتدعم بناء خطاب إسلامي معاصر يجمع بين الثبات في المبادئ والمرونة في معالجة المستجدات.

ثانيًا: التوصيات

١. الدعوة إلى إنشاء مراكز بحثية متخصصة تهتم بدراسة قضايا المرأة من فكر إسلامي معاصر، والعمل على توظيف المناهج العلمية الحديثة في معالجة المشكلات الفكرية والاجتماعية ذات الصلة.

٢. تطوير برامج التأهيل العلمي للباحثات المسلمات، وتأهيلهن للمشاركة الفاعلة في المؤتمرات والمنتديات الأكاديمية الدولية بما يعزز في إيصال الرؤية الإسلامية إلى الدوائر العلمية العالمية بلغة العصر وأدواته.

٣. مراجعة المناهج التعليمية في المؤسسات التعليم الإسلامي بما يجيز تناول قضايا المرأة والأسرة والهوية بطريقة نقدية متوازنة تجمع بين التأصيل الشرعي والانفتاح المعرفي.

٤. تشجيع الدراسات المقارنة التي تدرس الاتجاهات الفكرية المعاصرة الإسلامية، لما توفره هذه الدراسات من إمكانات معرفية لفهم أعمق للتحديات الفكرية والثقافية.

٥. الاهتمام بتوثيق النماذج النسائية المتميزة في التاريخ الإسلامي، وإبراز إسهاماتها الحضارية والعلمية وتقديمها بأسلوب أكاديمية يسهم في استحضار هذا الإرث وتفعيله في النقاشات الفكرية المعاصرة.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. إبراهيم، عبد الله، الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

٢. ابن شعبة الحراني، الحسن بن علي، تحف العقول عن آل الرسول، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط٢.

٣. أبو الفضل، منى، المرأة والنوع الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م.

٤. أبو خليل، شوقي، المرأة في الفكر الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ط٢، ٢٠٠٠م.

٥. أبو شقة، عبد الحليم، تحرير المرأة في عصر الرسالة، دار القلم، الكويت، ط٤، ١٩٩٩م.

٦. الحر العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم، ط٢.

٧. حماد، سهيلة زين العابدين، المرأة بين الإسلام والفكر الغربي، دار طيبة، الرياض، ط١، ٢٠٠٤م.

٨. رمضان، طارق، الإسلام والغرب والتحديات العصرية، دار الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

٩. الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، ط٤، ١٩٩٧م.

١٠. الشريف الرضي، محمد بن الحسين، نهج البلاغة، دار الهجرة، قم، ط١.

١١. شعبان، بثينة، مئة عام على خطى المرأة العربية، دار الآداب، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

١٢. الصدة، هدى، النسوية والتحرر في العالم العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط١، ٢٠١٣م.

١٣. الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط٥.

١٤. الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

١٥. الطوسي، محمد بن الحسن، التبيان في تفسير القرآن، مكتب الإعلام الإسلامي، قم.

١٦. عمارة، محمد، الإسلام والمرأة في رأي الإمام محمد عبده، دار الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.

١٧. عمارة، محمد، الإسلام وحقوق الإنسان، دار الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م.

١٨. العمري، أكرم، موسوعة السيرة النبوية، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٥، ٢٠٠٦م.

١٩. الغزالي، محمد، قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة، دار الشروق، القاهرة، ط٦، ٢٠٠٥م.

٢٠. الغنوشي، راشد، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٢١. القرضاوي، يوسف، الاجتهاد المعاصر بين الانضباط والانفراط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٩٩٤م.

٢٢. القرضاوي، يوسف، من فقه الدولة في الإسلام، دار الشروق، القاهرة، ط٣، ٢٠٠١م.

٢٣. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٤.

٢٤. المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ.

٢٥. المجلسي، محمد باقر، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، دار الكتب الإسلامية، طهران.

٢٦. المسيري، عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٢م.

٢٧. المسيري، عبد الوهاب، المرأة في المنظور المادي والإسلامي، دار الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.

٢٨. النوري، حسين بن محمد تقي، مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم، ط١.